دروس ومحاضرات
في التربية القومية
58

التربية على المُواطنة

كيف نمهّد لقيامة الجيل العربي الجديد ؟

الدكتور
ناصيف نصار





تونس - أكتوبر
1986

التربية على المُواطنة

كيف نمهّد لقيامة الجيل العربي الجديد ؟

ناصيف نصّار

بيروت ـ 2000

١ ـ في أن الإنسان يصير مواطناً

يُولد الإنسان مواطناً ويصير مواطناً مستنيراً. بواسطة التأمل في هذه الفكرة، المطروحة في أساس برنامج التربية المدنية للمرحلة الابتدائية في وزارة التربية الوطنية في فرنسا عام ١٩٨٥، نستطيع تبيّن ضرورة التربية المواطنية ووظيفتها الحقيقية في الدولة العصرية. وفي الواقع، تتميّز الدولة العصرية عن الدول التقليدية القديمة، في مسألة العلاقة بينها وبين أعضائها، بأنها تنظر إليها كعلاقة مواطنية مباشرة، مكفولة كحق لكل عضو منذ ولادته. فالإنسان في الدولة العصرية يولد مواطناً ويتفهّم مواطنيته شيئاً فشيئاً، ويستوعب مضامينها ومستلزماتها على التدريج، بواسطة حياته في الأسرة وفي المدرسة وفي محيطه الاجتماعي، إلى أن يصبح شخصاً مستقلاً، مسؤولاً تمام المسؤولية عن نفسه. بهذا المعنى، ليست التربية المواطنية سوى وسيلة من وسائل تنوير المواطن وتفتيح ذهنه ومشاعره على حقيقته من حيث إنه عضو حرّ في الدولة، يتساوى مبدئياً مع سائر أعضائها في الحقوق والواجبات، ويشارك في حياتها على جميع الأصعدة بحسب

المؤسسات والأنظمة القائمة فيها. ولكن، إذا تعمّقنا قليلاً في تحليل هذه الفكرة، فإننا نجد أنها تعبّر عن تجربة سياسية تاريخية معيّنة، هي تجربة الدولة التي خرجت من عهود الإقطاع والملكية المطلقة والحروب الدينية واستقرت على التفريق بين الإنسان بوصفه مواطناً وبينه بوصفه منتمياً إلى جماعات خاصة، متنوعة الأهداف والروابط والآراء والمصالح. هذا الاستقرار هو الذي يسمح بالقول بأن الإنسان يولد مواطناً، وبأن التربية المواطنية تلعب دوراً في تحويله إلى مواطن مستنير. فهل نستطيع تعميم حصيلة تجربة سياسية معيّنة على جميع التجارب السياسية بدون اعتبار واعٍ لتاريخية تلك التجربة وبدون تحليل كاشف لكيفية استقرارها على فكرة المواطن وكيفية تغذيتها وصيانتها وتطويرها لهذه الفكرة؟ إن التفكير في المواطنية، في ضوء هذا السؤال، يؤدّي إلى اكتشاف أمرين يحدّدان المعنى الصحيح للقول بأن الإنسان يولد مواطناً. الأمر الأول هو ضرورة قيام الدولة على أساس الرابطة الوطنية، والأمر الثاني هو تشكيل المواطن وتنشئته بصورة مستمرة في الدولة الوطنية. إن قيام الدولة على أساس الرابطة الوطنية هو الذي يجعل ممكناً القول بأن الإنسان يُولد مواطناً. ولكن الدولة الوطنية تعرف تماماً أن هذا القول مبدئي صرف، وأن معناه الحقيقي هو أن الإنسان يُولد مواطناً بالقوة، أي إنساناً اجتماعياً مستعداً لقبول صورة المواطن، وأن دور التربية المواطنية هو أكثر من مجرّد تنوير، إذ إنها مسؤولة عن تحويل المواطن بالقوة إلى مواطن بالفعل، أي مسؤولة عن تشكيله كمواطن وتنمية وعيه وشعوره وإرادته كمواطن، وذلك ليس فقط في إطار المدرسة، وإنما أيضاً

في إطار جميع البيئات التي يتّصل بها ويتفاعل معها وجميع المؤسسات التي ينتظم فيها سلوكه. وإذا صحّ ذلك، فالفكرة الصحيحة هي أن الإنسان يُولد مواطناً ممكناً، ويصير مواطناً فعلاً بواسطة التربية على المواطنية والتربية في المواطنية. إن دور التربية المواطنية لا يأتي بعد أن يتكوّن المواطن، وإنما يأتي في عملية تكوين المواطن، ولا ينحصر في دائرة التوعية والتنوير، وإنما يتجاوزها إلى دوائر الشعور والإرادة والسلوك، ولا يتوقّف عند عتبة المدرسة، وإنما ينتشر في جميع البيئات والمؤسسات التي تجسد عينياً علاقة المواطن بالدولة وسائر المواطنين، أو علاقة الدولة بالمواطنين، أفراداً ومجموعاً. من هنا ضرورة التربية المواطنية ووظيفتها التكوينية أو التشكيلية في الدولة العصرية، ومن هنا أيضاً صعوبة القيام بها والاستمرار فيها والوصول بها إلى النتيجة المرتجاة.

التربية المواطنية عملية صعبة في جميع الحالات. إلاّ أن صعوبتها على درجات، تبعاً لطبيعة الدولة التي تودّ القيام بها وللعقبات التي تجابهها وللوسائل التي تستخدمها. المواطن كائن معنوي، غير معطى طبيعيًا في الوجود الاجتماعي السياسي. ينبغي إذن صنعه في الأفراد الطبيعيين الذين تتألّف الدولة منهم. ويكون ذلك بعملية تحويل داخلي يكتسب هؤلاء الأفراد بها صفات محدّدة، يرتفعون بفضلها إلى مرتبة المشاركة الفعلية، بحرية ومسؤولية، في حياة الدولة التي وجودها لا ينفصل عن وجودهم ومصلحتها لا تختلف عن مصالحهم المشتركة. فهل يوجد نموذج جاهز، ثابت وصالح لكل المجتمعات السياسية، لصنع المواطن؟ لا، ليس في تاريخ الفكر السياسي، وفي تاريخ الدول، شيء يدلّ على وجود نموذج من هذا النوع. ولذلك تشكّل التربية المواطنية

مشكلة دائمة، يتعيّن على كل دولة أن تعالجها بحسب معطياتها الخاصة والطور الذي هي فيه. فالدولة التي توصّلت إلى تغليب الانتماء الوطني في وجود أفرادها الاجتماعي السياسي وإلى ترسيخ الولاء لنفسها في نفوس أفرادها، لا تجد، في معالجة مشكلة التربية المواطنية، الدرجة نفسها من الصعوبة التي تجدها الدولة الضعيفة والممزقة بسبب تعدّد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين أفرادها. وفي الحقيقة، إن الحالات التي تكون فيها الدولة ضعيفة أو غائبة، ويكون الأفراد منساقين عفوياً أو اضطراريًا إلى الالتجاء إلى روابط العائلة والعشيرة والطائفة وما إليها للدفاع عن حقوقهم، أفصح من غيرها في التعبير عن الحاجة إلى الرابطة المواطنية وإلى التربية المواطنية، وفي الوقت نفسه عن الصعوبة البالغة لتلبيتها.

٢ ـ التربية المواطنية كعلاقة تربوية

من هذه المقدمات، نلمح شيئاً من التعقيد الهائل الذي تنطوي عليه عملية التربية المواطنية. ومن أجل تجنّب الوقوع في اختلاط الرؤية أو في التسرّع المفضي إلى الارتباك أو إلى اليأس، يحسن بنا أن نواجه تعقيدات التربية المواطنية بتحليل بنيوي يتناولها كمشكلة ذات بنية خاصة أو كمنظومة مشكلات في مشكلة واحدة. ويفيدنا جداً، في هذه المواجهة، الاستعانة بالمقارنة. فالتربية المواطنية ليست وحدها مشكلة في التربية. فما هي خصائص التربية المواطنية كمشكلة تربوية؟ وهل تتطابق مثلاً مع خصائص التربية الدينية كمشكلة تربوية؟

المشكلة التربوية هي، في الأساس، مشكلة علاقة بين طرف فاعل هو المربي وطرف منفعل هو المتربي. وإذا شئنا وصفاً أكمل لهذه العلاقة، وجب علينا أن نقول بأن الطرف الأول فاعل

ومنفعل، والطرف الثاني منفعل وفاعل أيضاً. ولكن، مهما يكن من أمر حقيقة الفعل والانفعال في العلاقة التربوية، فإنه من الواضح أنها تكتسب بنية موضوعية قابلة للمعاينة بقدر ما يكون طرفاها محدّدين بوضوح ودقة. ففي التربية الدينية، مثلاً، نجد في أغلب الحالات نموذجاً يتكرّر ويتجسّد بأشكال مختلفة هو نموذج الرسول والمرسل إليه، معلّم الدين وطالب الدين. فالعلاقة في التربية الدينية واضحة الطرفين، مهما كان الإطار الاجتماعي الذي تتمّ فيه، ومهما كانت الأشكال والوسائل التي يفرض التطوّر الاجتماعي على المعلم أو على الطالب أن يتخذها. والموضوع في التربية الدينية واضح إجمالاً. فهو، عبر الدعوة إلى الدين، يدور على تشكيل المؤمن وتنمية إيمانه وتوجيه حياته العملية بموجب وصايا الدين وإرشاداته. ولذلك يمكن تركيز التفكير في قضايا التربية الدينية على النواحي التطبيقية التي تراعي مستلزمات العلاقة بين المعلّم والطالب بحيث يتوصلان معاً إلى أفضل النتائج الممكنة في الوضع الاجتماعي والمؤسسي الذي يحيط بهما. فهل تتمتع التربية المواطنية، كالتربية الدينية، بعلاقة أساسية واضحة بين المربي والمتربي؟ ومن هو، في الأساس، المسؤول الذي يتولّى القيام بعملية التربية المواطنية؟

الجواب الذي يفرض نفسه، للوهلة الأولى، هو الدولة، لأن موضوع التربية المواطنية، أي تشكيل المواطن وإنماء المواطنية، يمسّ الدولة مباشرة، في طبيعتها وفي مصلحتها. طبعاً، الدولة مسؤولة عن مجمل السياسة التربوية التي تعتمدها، وبالتالي عن مجمل الميادين والمناهج والمؤسسات التي تؤلّف نظامها التربوي. ولكن، ينبغي الإقرار بأن التزام الدولة بميادين معينة ومناهج معينة

أشد التصاقاً بطبيعتها وأشد تأثيراً في حياتها من التزامها بميادين ومناهج أخرى. التربية العقلية والتربية البدنية والتربية الفنية ضرورية لتنمية قدرات أفراد الدولة ومواهبهم وشخصياتهم. ولا شك في أن الدولة تستطيع استغلال اهتمامها بقدرات أفرادها ومواهبهم لمصلحتها الخاصة. ولكن، هل تتساوى ضرورة التربية العقلية والتربية الفنية والتربية البدنية، بالنسبة إلى مصلحة الدولة، مع ضرورة التربية التي تؤكّد في أنفس أفراد الدولة صفات الولاء والإخلاص والتضحية والمشاركة المتواصلة في حياتها، انطلاقاً من كونهم أحراراً ومتساوين كأعضاء في الدولة ومسؤولين معاً عن مصيرهم الواحد؟ التجربة التاريخية تدلّ على أن التربية السياسية في الدولة الواعية تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية والعناية، وأن التربية المواطنية تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية والعناية في الدولة الجمهورية الديمقراطية. إن تشكيل أفراد الدولة كمواطنين حاجة حيوية للدولة الجمهورية الديمقراطية. فلا بد لها، منطقياً، من أن تضطلع بمسؤولية كاملة بكل ما تستلزمه التربية المواطنية في نظام تربيتها السياسية.

ولكن إذا حللنا هذا الجواب، وتساءلنا عن الصفات التي تجعل الدولة مؤهلة لكي تقوم بوظيفة المربي في التربية المواطنية، فإننا نكتشف أننا لسنا أمام طرف متميز عن الطرف المقابل له كما يتميّز الرسول ومعلّم الدين عن المرسل إليه وطالب الدين. فالدولة، عندما تتولى تجسيد سلطتها في سياسة معيّنة، تتوسّل الحكّام والموظفين في الإدارة العامة، وهؤلاء مواطنون كغيرهم من المواطنين، إذا كانوا يمتلكون بعض الصفات والمزايا، جرّاء تكليفهم تدبير المصلحة العامة، فإنهم لا يمتلكون من العلم في

المواطنية مثيل ما يمتلكه أستاذ الرياضيات بالنسبة إلى طالب الرياضيات أو مثيل ما يمتلكه الفقيه في الدين بالنسبة إلى طالب الإلمام الواعي بالدين. بعبارة أخرى، الفرق بين المربي والمتربي في التربية المواطنية فارق نسبي جداً وغير حاسم، إلا في حالات خاصة، كحالة بعض الزعماء الكبار، أو حالة بعض الثوار المناضلين لتحقيق ما أدركوه من فكرة المواطن أو من مثال المواطن. إن مفهوم المواطن عند الحكام، المفهوم المتجلي في أعمالهم وتصرفاتهم، وليس في أقوالهم وبياناتهم، لا يرتفع كثيراً عن مفهوم المواطن عند المحكومين، في جميع الحالات التي يصحّ عليها المثل القائل «كما تكونون، يولّى عليكم». ولذلك تختلف بنية العلاقة بين المربي والمتربي في عملية التربية المواطنية عما هي عليه في عملية التربية الدينية أو في عملية التربية العقلية في الرياضيات. إنها بنية شبه دورانية، تحيل المربي على المتربي، وترجع المتربي إلى المربي، وتعرّض المسؤولية التي تقع أولاً على عاتق المربي للتوزّع والضياع. ولأنها كذلك، تتمازج فيها النواحي التربوية بالمعنى الحصري، والنواحي السياسية وما يكمن وراء النواحي السياسية من عوامل تؤثّر في النظام التربوي، وبخاصة في أهدافه ومؤسساته ومناهجه. غير أن هذا التمازج لا يحول دون إمكان النظر إلى التربية المواطنية كمشكلة تربوية بالمعنى الحصري، وكمشكلة سياسية محكومة بعوامل فلسفية وعقائدية في إطار صراع بين الجماعات التي تتنافس على الحكم في الدولة.

٣ ـ التربية المواطنية كمشكلة تربوية

المربي لا يُولد مربياً، وإنما يصير مربياً. فكيف تصير الطبقة الحاكمة في الدولة مربية؟ وكيف تصبح مؤهلة بصورة خاصة لتولي

مهمة التربية المواطنية؟ تلك مشكلة عويصة لم تجد لها فلسفة التربية السياسية حتى اليوم حلاً جذرياً. ربما لأنه لا حل جذريًا لها. ففي كل نظام سياسي تربية سياسية خاصة وتربية للحكّام خاصة. وتربية الطبقة الحاكمة في الدولة الجمهورية الديمقراطية لها شروط خاصة تبعدها كثيراً عن أي تربية أخرى للحكام. ولكن، لنفرض أن الطبقة الحاكمة مستعدة لتولي مهمة التربية المواطنية، فكيف يمكنها أن تتصرّف لكي تعالج مشكلة التربية المواطنية من الزاوية التربوية الخالصة؟

إن أول ما تستطيع الطبقة الحاكمة في الدولة الجمهورية الديمقراطية أن تفعله لتنظيم عملية التربية المواطنية هو، كما يعلم الجميع، وضع منهج خاص للتربية المواطنية لتلامذة المدارس على اختلاف أنواعها ومراحلها. ولكن وضع منهج من هذا النوع ليس بالأمر اليسير، الخالي من المشكلات. فثمة سلسلة من الاختيارات والقرارات ينبغي اتخاذها، من دون أمل في إمكانية قطع الجدل حول مواضيعها بصورة نهائية. إن مادة التربية المواطنية مندمجة في مناهج التعليم، في كثير من البلدان، ضمن مادة التربية المدنية. فما هو بالضبط نطاق التربية المدنية؟ وما هو بالضبط نطاق التربية المواطنية؟ أليس الأفضل أن تتميز مادة التربية المواطنية عن مادة التربية المدنية، وأن تعطى كنواة لمادة واسعة تسمى باسمها وهي مادة التربية السياسية؟ تختلف مواقف الحكّام أمام قضية تربية الوعي السياسي لدى تلامذة المدارس، قبل المرحلة الجامعية. فالموقف التقليدي يميل إلى تجنّب الاهتمام بالوعي السياسي لدى التلامذة أو إلى تركه للأهل، وموقف الحكّام في الدول التوتاليتارية يميل إلى المذهبة السياسية في جميع مراحل

التعليم. أما موقف الحكّام في الدول ذات الأنظمة المرتبطة بالتقليد الليبرالي، فإنه في أغلب الحالات مطبوع بالتردّد والتحفّظ. ويبدو لنا أنه لا يمكن للدولة الديمقراطية التي تريد حقًّا احترام مبدأ الحرية لدى المواطنين، أن تحافظ على وجودها في هذا العصر وفي العصور الآتية بدون الاهتمام جدياً بالتربية المواطنية في جميع مراحل التعليم المدرسي. وذلك لأن التربية على المواطنية هي تربية على الحرية المسؤولة وعلى المساواة الديمقراطية، والمواطن لا يتربى على الحرية المسؤولة والمساواة الديمقراطية بعد أن يكون قد اكتسب شخصيته وانخرط في الحياة العملية كما يتربى عليهما وهو طري العود، ومستعد للتكيّف بحسب ما يقدّمه له المسؤولون عن تربيته.

ثم إن وضع منهج خاص للتربية المواطنية يتطلب اختياراً دقيقاً وترتيباً ملائماً للعناصر التي ينبغي أن تدخل فيه. ولا يمكن إجراء الاختيار المطلوب والترتيب المناسب بدون معايير محدّدة.

فما هي المفاهيم التي ينبغي طرحها في المرحلة الابتدائية؟ وفي المرحلة المتوسطة؟ وفي المرحلة الثانوية؟ كيف ينمو الوعي السياسي لدى التلميذ؟ متى يصبح قادراً على استيعاب مفهوم الدولة أو مفهوم نظام الحكم أو مفهوم الحقّ ومقابله مفهوم الواجب؟ ليس الجواب عن هذه الأسئلة بالأمر السهل. ولذلك، إذا استطاع أهل الحكم وضع منهج متماسك منطقيًا للتربية المواطنية، فإنهم لا يأمنون بالفعل نفسه من الوقوع في الخطأ بالنسبة إلى الحاجات الحقيقية لنمو الوعي السياسي لدى التلامذة. وعلى أي حال، إذا اعتقدوا أن جوهر التربية المواطنية ليس أكثر من إقناع الناشئة بمبادىء احترام السلطات واحترام القوانين والخدمة العسكرية ودفع

الضرائب، فإنهم يرتكبون حماقة كبيرة ويبرهنون على أنهم لا يريدون تثقيف الناشئة بثقافة الحرية السياسية والالتزام السياسي والصراع السياسي المكشوف.

المنهج الجيّد في التربية هو المنهج الذي يتألف من برنامج مدروس بعناية وطرائق موافقة وتوجيهات واضحة. ولكن المنهج التربوي، مهما كان جيداً، لا يكفي لبلوغ الغرض منه. فبقدر ما يهمّ التربية أن يكون المنهج جيداً، يهمّها أيضاً أن يكون المعلم جيداً، والكتاب المدرسي جيداً، والبيئة المدرسية جيدة. وبالنسبة إلى التربية المواطنية، هذه العناصر جميعاً مهمّة، لأن بلوغ الغرض منها يمكن أن يتعطّل بفعل الخلل الذي يصيب أيّاً منها. وفي الحقيقة، إن إعداد معلّم التربية المواطنية ووضع الكتاب المدرسي الشارح للبرنامج الموضوع من قبل الطبقة الحاكمة مشكلتان شائكتان من مشكلات التربية المواطنية. فما هي الصفات والمؤهلات التي ينبغي أن تتوافر في معلم التربية المواطنية؟ هل ينبغي أن تُسند هذه المادة إلى معلّم التاريخ والجغرافيا، نظراً إلى كونها لا تحتاج إلى عدد كبير من الساعات اسبوعياً وإلى كون التاريخ والجغرافيا من المواد الاساسية في التربية الوطنية؟ أم ينبغي إسنادها إلى معلّم متخصّص إلى حد ما في التربية السياسية، انطلاقاً من دراسة معيّنة في الحقوق أو في العلوم السياسية؟ إن عمل المعلّم في التربية المواطنية أكثر من مجرّد إيصال مادة مقرّرة إلى عقول التلامذة. إنه عمل شرح وتوعية، وتلقين، وتبشير، وتفهّم وترغيب. ولذلك يمكن معلّم التربية المواطنية أن يتحكّم إلى حد بعيد بتفسير البرنامج الذي هو مسؤول عن تنفيذه، والكتاب المدرسي الذي يوضع بين ايدي التلامذة مرجعاً ودليلاً. والكتاب

المدرسي نفسه، من ينبغي له أن يضعه حتى يتحقّق الغرض من التربية المواطنية؟ هل تعتمد السلطة السياسية في الدولة كتاباً واحداً ينشر بين التلامذة نصّاً واحداً حول التربية المواطنية ونظرة واحدة إليها؟ أم تترك الأمر لمن يشاء من ذوي الخبرة تحت إشرافها ومراقبتها، توخياً لتنويع المعالجة وتحسينها بفعل التنافس؟ لكل واحد من هذين الحلّين حسناته وعيوبه. واختيار أحدهما يتبع طبيعة الدولة ونظام الحكم فيها والاستراتيجية الكامنة في سياستها التربوية.

وفي الواقع، يفسح مفهوم الاستراتيجية في السياسة التربوية في الدولة العصرية في المجال أمام وسائل أخرى للتربية المواطنية غير مرتبطة بالمدرسة والتربية المدرسية. فالتربية المواطنية عملية أوسع من أن تنحصر في البيئات المدرسية. البيئة العائلية والمحيط الاجتماعي والمحيط المهني وسائط تلعب دوراً كبيراً في التربية المواطنية، قبل المدرسة وفي موازاتها وبعدها. والدولة تستطيع النفاذ إلى هذه الوسائط بطرق ووسائل مختلفة، والتأثير فيها لتعزيز التربية المواطنية التي تريد تعزيزها. لقد قيل في أواخر القرن الماضي إن الصحافة هي مدرسة الأمة. فماذا عسانا نقول اليوم بعد التقدّم الهائل في الصحافة، وتكاثر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية، من الراديو إلى التلفزيون والسينما وسواها؟ إن هذه الوسائل صالحة للقيام بأعباء التربية المواطنية بصورة مستمرة، كما هي صالحة للقيام بمهمات تربوية وغير تربوية عديدة. ولذلك يتعيّن على الدولة أن تستخدمها، بأساليب وأشكال مناسبة، لبلوغ أغراض التربية المواطنية. وإذا عجزت عن استخدامها، فإنه يجب عليها، على الأقل، أن تحول دون استخدامها بكيفية مفسدة

للمواطنية، سواء كان هذا الإفساد مقصوداً أم غير مقصود.

٤ ـ التربية المواطنية كمشكلة سياسية

بعد هذا التوضيح لعناصر التربية المواطنية كمشكلة تربوية بالمعنى الحصري، ننتقل إلى توضيح عناصرها كمشكلة سياسية. وننطلق لأجل هذا الغرض من الملاحظة العامة والقائلة بأن كل المواد التربوية المعتمدة في نظام تربوي معيّن هي مواد سياسية بوجه من الوجوه. إنها سياسية بانعكاساتها أو بالاستغلال المرتجى لها أو بمضامينها. إن تعليم القراءة والكتابة والحساب من الأمور التي تبدو اليوم حقًّا بديهيًا لكل إنسان وواجباً بديهيًا على كل دولة. ولكنه في الأساس قرار سياسي، ترى الدول نفسها مضطرة إليه لحلّ مشكلات النمو والتقدّم والتنافس فيما بينها. ولو استطاع الحكام أصلاً إبقاء المحكومين في حالة جهل تام، لما تردّدوا في منع كل تعليم وتربية عنهم، عدا تعليمهم وتربيتهم على العبودية. ولكن التربية المواطنية أكثر التصاقاً بالسياسة من غيرها، لأنها من أولها إلى آخرها تربية سياسية. فالدولة، عندما تطرح مادة التربية المواطنية في نظامها التربوي، المدرسي وغير المدرسي، تطرح صورة عن نفسها وتصوراً لما تعنيه بالعلاقة بينها وبين أعضائها. إنها تقول عن نفسها شيئاً بسيطاً جداً، ومعقداً جداً في الوقت عينه، وهو أنها مجتمع مواطنين، يريد بواسطة التربية المواطنية وجملة أجهزته السياسية والإدارية أن يزداد وعياً بنفسه وأن يحافظ على نفسه وأن يتطوّر في فضاء حقيقته. وعندما تتوصّل الدولة إلى طرح

مثل هذا القول، بصدق وإخلاص تامّين، تكون قد عالجت، مبدئياً على الأقل، مشكلة المواطن، وبالتالي مشكلة المواطنية، على مختلف المستويات التي تتصل بهذه المشكلة وتسهم في بلورتها وحلّها. وهذا يعني أن التربية المواطنية كمشكلة سياسية ترجع إلى منظومة مشكلات متداخلة، ينبغي تحليلها على ترتيب معيّن حتى تنكشف الأبعاد الحقيقية والمستلزمات الحقيقية للرهان عليها. ويبدو لنا أنه من الممكن ترتيب تلك المشكلات على النحو الآتي:

أولاً: مشكلة التحديد الدستوري وما يتعلّق به من نظامَيْ الحكم والإدارة.

ثانياً: مشكلة التبرير الأيديولوجي وما ينطوي عليه من نظرة فلسفية إلى الإنسان كمواطن.

ثالثاً: مشكلة التجذّر الوطني والديمقراطي للطبقة الحاكمة.

هذه المشكلات أجزاء لا تتجزأ من مشكلة التربية المواطنية كمشكلة سياسية. ففي كل واحدة منها، تظهر المواطنية بوجه، وتتحدّد بشكل، وتتجلّى بمعنى. ولذلك، كما لا يجوز فصل بعضها عن بعضها الآخر، لا يجوز طمس الفوارق فيما بينها. وسنحاول في المقاطع الآتية تبيين ما تحمله كل واحدة منها، من وجه أو شكل أو معنى للتربية المواطنية كمشكلة سياسية.

٥ ـ التحديد الدستوري للمواطنية

يلعب الدستور في الدولة المعاصرة دوراً في ميدان التربية المواطنية بقدر ما يتعرّض لموضوع أفراد الدولة كمواطنين ويحدّد حقوقهم وواجباتهم في الدولة. وفي الواقع، إذا ألقينا نظرة على مجموعة دساتير الدول العربية، فإننا نجد أنها تتحدّث كلّها عن حقوق

الأفراد وواجباتهم في الدولة، تارة باستخدام مصطلح المواطن وطوراً بدون استخدامه. وهكذا نقرأ عناوين فصول أو أبواب كهذه: «حقوق الأردنيين وواجباتهم»، «الحريات والحقوق والواجبات العامة»، «الحقوق والواجبات العامة»، «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن»، «الحريات والحقوق والواجبات»، «الحقوق والواجبات الأساسية»، «في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم»، «حقوق وواجبات المواطنين الأساسية». وبصورة عامة، تنقسم الحقوق والواجبات المفصَّلة تحت هذه العناوين إلى حقوق وواجبات سياسية، وإلى حقوق وواجبات مدنية. وما يتّصل بالتربية المواطنية كما نفهمها هو، في الدرجة الأولى، جملة الحقوق والواجبات السياسية، مع العلم أنها ذات علاقة وثيقة بالحقوق والواجبات المدنية. فالفرد يتحدّد في الدستور كمواطن، وكصاحبة حقوق وواجبات بالنسبة إلى الدولة. وتتحدّد الدولة في المقابل كدولة مواطنين وكصاحبة حقوق وواجبات بالنسبة إلى المواطنين، على أساس علاقة الانتماء الأولي المباشر التي تربط بين الدولة وبين أعضائها. وما يحدّده الدستور من حقائق معيارية أو مبدئية حول المواطن والمواطنية، ينبغي للتربية المواطنية أن تنقله إلى مجال الحقائق المُعاشة المحسوسة.

ولكن، إلى أي حدّ ينطوي الدستور على إخلاص لمبدأيْ المواطن والمواطنية، وعلى تماسك في طرحه لهما؟ وإلى أي حدّ تنبني الدولة، من خلال الدستور، على كونها مجتمع مواطنين؟ تلك هي المشكلة من زاوية الفلسفة السياسية ومن زاوية التربية المواطنية. وفي الواقع، ينبغي ألاّ نتوهّم أن مجرّد استخدام مصطلح المواطن في الدستور يعني استيعاباً وتبنّيًا لفلسفة المواطنية بكل مضامينها وأبعادها ومستلزماتها. ففي كثير من الحالات، لا

يتعدّى الكلام الدستوري على المواطنية مستوى التسوية والتمويه. ويتّضح ذلك من خلال تحليل دقيق لبعض القضايا، كقضية المساواة وقضية حرية الاعتقاد والتفكير والتعبير، وقضية العلاقة بين الدستور وسائر القوانين.

في شأن المساواة تعلن جميع الدساتير المعاصرة تقريباً أن المواطنين متساوون أمام القانون. وهذا الإعلان يشكّل بلا شك تقدماً كبيراً بالنسبة إلى الدول التي كانت تعامل أفرادها على أساس فوارق ثابتة فيما بينهم، كفارق الدين أو الطبقة أو القبيلة أو العائلة أو غير ذلك. ولكن المساواة الحقيقية بين المواطنين كمواطنين ليست المساواة في الحقوق التي يقرّها القانون لهم وحسب، وإنما هي أيضاً وأصلاً، المساواة في حقّهم في صنع القانون. وهذا الحقّ يعني في النهاية الحقّ الكامل في المشاركة في حياة الدولة وسلطاتها وأجهزتها. فالمساواة في الحقوق السياسية، وطبعاً في الحقوق المدنية، هي التي تحدّد الوجود الحقيقي للمواطن في الدولة، وليس المساواة أمام القانون. ومعنى المساواة في الحقوق السياسية أن أي مواطن يستطيع مبدئياً مزاولة أي وظيفة سياسية، في المؤسسات الرسمية للدولة وفي المؤسسات التابعة لها. وقد أدركت بعض الدساتير هذا الفرق بين المساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية، وأثبتته بأشكال مختلفة، بينما اكتفت دساتير أخرى بالنص فقط على المساواة أمام القانون، وهي لا تكفي وحدها لجعل الفرد في الدولة مواطناً كاملاً.

في هذا الصدد، ينصّ الدستور التونسي في مادّته السادسة: «كل المواطنين يتساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون». وينصّ الدستور اللبناني في مادّته السابعة: «كل اللبنانيين

سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة، دون ما فرق بينهم». وينصّ الدستور المصري في مادّته الأربعين: «المواطنون لدى القانون سواء. وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». ولكن منطق المساواة في الحقوق السياسية لا يدعم تشكيل المواطن كمواطن كامل إلاّ إذا انتفى من الدستور ما يناقضه. فإذا أثبت الدستور أي مبدأ يناقض، صراحة أو ضمناً، هذا المنطق، وقعت التربية السياسية التي تقوم بها الدولة في التناقض، وتعرّضت التربية المواطنية للارتباك والخلل والوهن. وفي الواقع، كيف يريد الدستور المصري أن يشعر القبطي بأنه مواطن يتمتع كغيره بكل الحقوق السياسية ما دام يقرّر أن الإسلام دين الدولة وأن مبادىء الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع وأن التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام؟ وكيف يريد الدستور اللبناني أن يشعر أفراد الدولة اللبنانية بأنهم مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ومتساوون أمام القانون، ما دام يقرّر ضرورة التمسك بقاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة وفي تشكيل الحكومة ويعترف للطوائف بحق التشريع في الأحوال الشخصية وبحقٍّ لا يُمس في إنشاء محاكمها الخاصة؟ إن الإعلان الدستوري للمساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية ضروري لإعطاء التربية المواطنية قاعدة إلزامية واضحة. ولكن، ما هو ضروري بالقدر نفسه عدم نسف هذه المساواة في الدستور نفسه، وعدم تطويقها بواسطة القوانين.

في الأنظمة الدستورية المتطورة، العلاقة بين الدستور والقوانين تخضع لاعتبارات عديدة. والمفترض في القوانين أن تأتي تطبيقاً لمبادىء الدستور بحسب الحاجات والظروف. ولكن، مهما كانت قوّة الدستور ومزاياه، فمن الممكن دوماً لأصحاب السلطة في الدولة أن يفسّروا نصوص الدستور بقوانين تنافي أو تحيد عن المبادىء التي تتضمّنها تلك النصوص. إن سيادة القانون يمكن أن تكون غطاء لممارسات أين منها ممارسات الأنظمة الاستبدادية السابقة للأنظمة الدستورية. والمحكمة الدستورية التي توجدها بعض الدساتير لفحص مطابقة القوانين أو مخالفتها للدستور وسيلة قد تجدي نفعاً، وقد لا تجدي. وبالنسبة إلى المواطنية، لا شك في أن القوانين تلعب دوراً كبيراً في تفسير وتطبيق تحديدات الدستور بشأنها، مثل قانون الانتخاب أو قانون الخدمة العسكرية أو قانون المطبوعات أو قانون الضرائب. ولا شيء يضمن عدم انجذاب أهل الحكم نحو تغليب تفسيرات لحقوق المواطنين وواجباتهم تتسم بالتضييق والتزمّت بالنسبة إلى حقوق جوهرية للمواطنين. لنأخذ، على سبيل المثال، حقّ تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية. إنه حقّ للمواطن، لا ينكره أحد في هذا العصر بصورة مطلقة. ولكن، ما هي الشروط والحدود التي لابد منها لتنظيم هذا الحقّ؟ هنا تبرز المشكلة، وتتباين الدول والأنظمة والحكومات في حلّها. وهنا تبرز أصالة الدولة الجمهورية الديمقراطية الحقيقية، أي تلك التي تؤمن وتثق بالمواطنية وترعى التربية المواطنية كما يجب. ففي الدولة الجمهورية الديمقراطية، لا يحدّ حرية المواطنين السياسية، وبالتالي حريتهم في إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، سوى متطلبات الأمن والنظام

العام. أما في غيرها من الدول، فإن إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية موضوع دقيق وحسّاس جداً، تتفنّن القوانين في ضبطه وتنظيمه، حتى منعه أحياناً... والمسألة ليست مسألة مصالح حكّام وحسب، وإنما هي مسألة صراع أيديولوجي، تخوضه جماعات عريضة مدركة لهويتها ولضرورة توكيد هذه الهوّية سياسيًا.

ولذلك، بقدر ما تتأثر التربية المواطنية، كمشكلة سياسية، بنوعية التحديد الدستوري والتفسير القانوني لمضامينها، تتأثر بما يجري في الدولة من صراعات أيديولوجية تنعكس سلباً أو إيجاباً على مفهوم المواطنية وقيمتها. وهذا يحتاج إلى شرح خاص.

٦ ـ التبرير الأيديولوجي للمواطنية

التبرير الأيديولوجي للمواطنية مجال مفتوح لأنواع كثيرة من الحجج والتنظيرات. ولأنه كذلك، يسهل التداخل فيه بين اعتبارات مستمدة من فلسفة المواطنية واعتبارات مستمدّة من الأيديولوجية الوطنية. فمن الناحية الفلسفية، يحتاج تبرير المواطنية إلى منظومة من الأفكار والنظريات حول أمور أساسية يتعلّق بها وجود الإنسان كمواطن، مثل الدولة والشعب والسلطة والأمر والطاعة والقانون والحق والواجب والمصلحة العامة والمصلحة الخاصة. ومن الناحية الأيديولوجية، يحتاج إلى منظومة من الأفكار والنظريات حول أمور أساسية يتعلّق بها وجود الوطن في دولة وطنية تاريخية معيّنة، مثل الوطن والهوية الوطنية والانتماء الوطني ووحدة الحياة المتجلية نسبيًا على مختلف المستويات الروحية والمادية، والتضامن والتضحية والرموز الوطنية. وهذه

كلها مطلوبة في إطار وطنٍ محدّد له اسم ورسم. وإنه لمن الأكيد أن أمر التربية المواطنية لا يستقيم بدون توافر التبرير الأيديولوجي المقنع حول قيمة المواطنية على نطاق واسع في المجتمع والدولة. وبقدر ما يكون هذا التبرير واضحاً، متماسكاً وعميقاً، يكون دعم التربية المواطنية قويًا وفعّالاً. واللحظة الأيديولوجية في التربية المواطنية كمشكلة سياسية تحيط باللحظة الدستورية والقانونية فيها وتنتشر في جميع ثنايا الثقافة السياسية التي لها علاقة بها. والدول المعاصرة تدرك الأهمية البالغة لهذه اللحظة في الدفاع عن كيانها وعن سياساتها، وبخاصة سياسة التربية المواطنية. إلاّ أن تعبيرها عن هذا الإدراك يعكس خصوصية كل دولة أكثر مما يعكس اتجاهاً عامًا يسودها.

إن أشكال تعبير الأيديولوجيات عن نفسها، ومنها الأيديولوجية الوطنية، متنوّعة جداً. وقد حاولت بعض الدول تكثيف التعبير الأيديولوجي عن نفسها في شكل ميثاق موسّع يجمع ويشرح المبادىء الأساسية والقيم العليا التي تؤمن بها وتسترشد بها. فهذه مصر الناصرية في أوائل الستينات تعلن «الميثاق الوطني» لإعادة تحديد نظرتها إلى نفسها وإلى موقعها وإلى مستقبلها بعد انفصال سوريا عنها. وتتوسّع في الكلام على ضرورة الثورة، وعلى جذور النضال الوطني المصري، وعلى دروس نكسة الانفصال، وعلى الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية. وتطرح في ثنايا هذا الكلام عناصر كثيرة حول المصريين، وحقوقهم وواجباتهم، تتألف منها نظرة إلى المواطن والمواطنية في مصر تختلف كثيراً عن النظرة التي كانت مصر نفسها تحاول بلورتها

بجهد شاق في مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢. وهذه الجمهورية العربية اليمنية تفعل الشيء نفسه، فتعلن «الميثاق الوطني» لشرح أهداف ومبادىء ثورة ١٩٦٢ التي أطاحت العهد الأمامي الاستبدادي. وتخصّص باباً كاملاً من هذا الميثاق لموضوع «الإنسان والوطن»، ولا تجد حرجاً نظرياً في تكوين نظرة إلى الوطن والمواطن والمواطنية تختلط فيها اعتبارات من الإسلام المُعتبر عقيدة وشريعة ومن ليبرالية شاحبة ومن اشتراكية دارجة. وهذه أيضاً الجمهورية الجزائرية تعلن في أواسط السبعينات، بعد مرور عقدين على انطلاق الثورة الاستقلالية، النصّ الأيديولوجي الأساسي فيها، تحت اسم «الميثاق الوطني»، وتعتبر أن هذا النصّ هو المرجع الذي يُفهم الدستور في ضوئه والذي ينبغي أن يوجّه ويحدّد سياسة الدولة في جميع الميادين. ومع أن الأيديولوجية السائدة في هذا الميثاق هي الأيديولوجية الاشتراكية، فإنه من الواضح أن النظرة إلى المواطن والمواطنية في ثناياه عبارة عن خليط من تصورات إسلامية تقليدية ومن مفاهيم ليبرالية وأفكار اشتراكية غير متأصلة في التربة الجزائرية، تنتهي جميعاً إلى تبرير نوع من الديكتاتورية الحزبية.

وفي هذا السياق عينه، يمكن ذكر الميثاق الوطني، في لبنان، الذي يتميّز شكلاً عن المواثيق الثلاثة المذكورة بأنه لم يكتب كنصّ متكامل، وإنما عبّر عنه بيان وزاري وخطب للرئيس بشاره الخوري وتفسيرات عديدة لزعماء سياسيين شاركوا في ما سمّي معركة الاستقلال عام ١٩٤٣، ويتميّز مضموناً بخلوه من أي لون اشتراكي ومن أي نبرة ثورية، وبمحاولة مبهمة لتأسيس المواطنية على توفيق خاص بين الانتماء الوطني والانتماء الطائفي.

نسوق هذه الأمثلة فقط لإعطاء فكرة قريبة عما يكون عليه شكل التبرير الأيديولوجي للمواطنية ومضمونه. أما الفكرة

المستوفاة عن قيمة هذه الأمثلة وأشباهها بالنسبة إلى المواطنية، فإنها تتطلّب نقداً دقيقاً للتركيبة العجيبة التي تصطنعها بين مذاهب أيديولوجية عدّة، متباينة الأصول والمبادىء والمستلزمات. وكل ما نريد قوله في هذه النقطة من الدراسة هو أن عملية التربية المواطنية تواجه أدقّ امتحان لها في السؤال عن نوعية المرتكز الأيديولوجي الذي يمنحها الشرعية والقوة. ويبدو لنا أن حظوظ النجاح في هذا الامتحان مرهونة إجمالاً بمقدار الوضوح والحسم في اعتبار الأيديولوجية الوطنية الديمقراطية مرجعاً لها، وبمقدار ما تتّصف به هذه الأيديولوجية في خطاب المعتنقين لها من نقاوة ومتانة وتكامل واستيعاب للمشكلات المطروحة في واقع العلاقات بين الدولة وبين أفرادها وجماعاتها.

٧ ـ التجذّر الوطني والديمقراطي للطبقة الحاكمة

المشكلة الثالثة في التربية المواطنية كمشكلة سياسية هي مشكلة التجذّر الوطني والديمقراطي للطبقة الحاكمة. وهي أعمق من المشكلتين السابقتين، لأن الطبقة الحاكمة هي في الواقع مَنْ يفسّر عموميات الدستور ويعدّله عند الضرورة وينتج الأيديولوجية السائدة في الدولة ويستخدمها ويعيد إنتاجها بحسب تغيّر الظروف. وهي أيضاً أفصح دلالة من المشكلتين السابقتين، لأن أعمال الطبقة الحاكمة تعكس حقيقة الصراع بين القوى الجماعية في الدولة وتكشف لعبة المصالح المرتبطة بتشكيل المواطن وإنمائه أو بعدم تشكيله وبعدم إنمائه.

ماذا يعني التجذّر الوطني للطبقة الحاكمة؟ إنه يعني أن الطبقة الحاكمة تشعر شعوراً عميقاً بانتمائها إلى الوطن، وتدرك أن كل انتماء إلى جماعة جزئية في الوطن هو دون انتمائها إلى الوطن، مرتبةً وقيمةً، وتسعى بإخلاص وعناد إلى خدمة مصالح الوطن، حتى المغامرة بوجودها. وماذا يعني التجذّر الديمقراطي للطبقة الحاكمة؟ إنه يعني أن الطبقة الحاكمة تشعر شعوراً راسخاً بأنها جزء لا يتجزأ من الشعب، بوصفه جماعة أشخاص، عقلاء وأحرار، وتسلّم بأن إرادتها تستمد قوتها وصلاحها من إرادة الشعب، وتسعى إلى أن تكون سيادة القانون تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب وتطلعاته ومصالحه.

إن قضية التجذّر الوطني والديمقراطي للطبقة الحاكمة ليست قضية معرفة ووعي مجرّد بماهية الوطن وماهية الشعب. إنها قضية وجودية، قضية معاناة كيانية، قضية انتماء ومصير. اللحظة الأيديولوجية في هذه القضية مهمة دون شك، كما ذكرنا في الفقرة السابقة. ولكنها، مثل جميع القضايا التي لا تحسم إلاّ بالالتزام، لا تعلن عن حقيقتها الكاملة إلاّ في التجربة العملية والسلوك اليومي والموقف الحاسم.

فكيف السبيل إلى تجذير التزام الطبقة الحاكمة وطنياً وديمقراطياً؟ تلك هي المشكلة الكبرى التي تواجهها التربية المواطنية كمشكلة سياسية. وهي تواجهها كشرط لقيامها وكغاية لها. ففي الوضع الذي يقوم على سيادة الفكرة الوطنية وعلى استقرار الفكرة الديمقراطية في المجتمع والدولة، يتعيّن على التربية المواطنية أن تضمن المزيد من الارتباط بين الطبقة الحاكمة وبين المواطنين المحكومين. وفي الوضع الذي يخلو من هذا الاستقرار وتلك السيادة أو يشكو من ضعفهما، يتعيّن على التربية المواطنية

أن تكون صاحبة المبادرة، وأن تضع هدفاً لها تنشئة جيل جديد، متشبّع من الفكرة الوطنية والثقافة الوطنية ومن الفكرة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، يخرج منه المناضلون في سبيل إقامة الحكم الوطني والديمقراطي.

٨ ـ في تنوّع التجارب لتحقيق التربية المواطنية

لقد ذكرنا في الفقرة الثانية من هذه الدراسة أن بنية العلاقة بين المربي والمتربي في التربية المواطنية هي بنية شبه دورانية. وربما ظنّ القارىء أن هذه البنية، كما حلّلناها، غير قابلة للاختراق، وغير خاضعة لأنماط التغيير التي تخضع لها أنواع التربية الأخرى. فالقاعدة القائلة بأن الحكّام على شاكلة المحكومين، تقابلها، وتكمّلها، القاعدة القائلة بأن الناس على دين ملوكهم. ولكن الأمر في الحقيقة لا يدعو إلى اليأس، إذ يمكن اختراق الخطوط المضروبة حول التربية المواطنية كمشكلة تربوية، واختراق الخطوط المضروبة حولها كمشكلة سياسية. والتجربة التاريخية في بلدان أوروبا الغربية المتنوعة قد برهنت عن أن هذا الإمكان ليس نظرياً محضاً.

والتفكير في الإمكان التاريخي للتربية المواطنية يتطلّب التوقّف عند مجموعة من الأسئلة حول تجارب تكوين المواطنية في العالم الحديث والمعاصر. ما هي العوامل الرئيسية التي أدّت إلى إقامة الدولة الوطنية الديمقراطية في بلدان أوروبا الغربية وجعلت من التربية المواطنية جزءاً لا يتجزأ من نظامها التربوي؟ وما هو على وجه الخصوص الدور المتعدّد المستويات الذي لعبته الطبقة

البورجوازية في هذه العملية؟ وما هي العلاقة إجمالاً بين شكل الدولة ونظام الحكم وبين تشكيل المواطن وحدود المواطنية؟ وما هي أنماط الحلول المعتمدة، في بلدان أوروبا وفي سائر البلدان في العالم، لمشكلة تعدّد الانتماءات والولاءات وتراتبها في شخصية المواطن؟ وما هي مراتب الارتقاء من المواطن الممكن إلى المواطن الكامل؟

إن التفكير في هذه الأسئلة يفتح الباب واسعاً أمام الأمل. ونحن نذكرها في خاتمة هذه الدراسة، لا للدعوة إلى المحاكاة الاختزالية، بل للدعوة إلى المقارنة والنقد والإبداع. فالمثال الممكن للإنسان يتحقّق في الاختلاف، لا في التماثل. والمواطن الكامل، كما نتصوره، مثال ممكن.



أكتوبر
2002

